اليومي خلال عام ١٩٧٠ ، ٧٠٩ ليرة اسرائيلية ، بينما تقل هذه الارقام بنسبة ٧٠ ٪ لعمال الضفة الغربية و١١٠ ٪ لعمال قطاع غزة »(١٤).

وفيما يتعلق بتوزيع قطاعات العمل ، يقوم العمال العرب بالاعمال التي تحتاج الى جهود شاقة مثل أعمال البناء ، التي أضحت تعتمد أساسا على العمال العرب ، كما يستخدمون في المشاريع الفرعية في مجال الصناعة ، ولا يسمح لهم بالعمل في المشاريع الصناعية الكبرى او الاساسية لاعتبارات اقتصادية وأمنية(١٥). ففرع البناء يستوعب اكبر نسبة من هؤلاء العاملين ، يليه قطاع الصناعة ، فالزراعة ومن ثم المجالات الاخرى . وعلى سبيل المثال ، واستنادا الى تقرير وزارة العمل ، كان يعمل في اسرائيل في أيلول ١٩٧١ ، ٣٤٧٤٠ عاملا عربيا من المناطق المحتلة ، حوالي ٦٠ ٪ منهم يعملون في مشاريع البناء ، و٤٣٠٠ في الزراعة ، و٧٦٠٠ في الصناعة ، و٢٥٠٠ في مجال الخدمات(١٦).

يبدو ظاهريا أن هدف هذه السياسة الاسرائيلية هو تنمية اقتصادية اجتماعية وعامة في المناطق المحتلة ، لكن في الحقيقة « كان هدف هذا النشاط لرفع مستوى الحياة ومستوى الخدمات ، ولخلق ظروف مريحة والتوصل بالسكان الى وضع ، حيث يرفضون بأنفسهم نشاط المخربين ويضعون حدا في الوقت ذاته لجو التخريب والارهاب ، التي تحاول المنظمات المعادية فرضه »(١٧). وقد كان المسؤولون الاسرائيليون يربطون دائما بين انخفاض العمليات الفدائية وعدد القتلى في الاراضي المحتلة من جهة ، وبين تحسين الاوضاع « والركض وراء النقود » من جهة ثانية . « فعدم وجود البطالة قد قضى على مصدر خطير للتوتر »(١٨)، والانخفاض الذي طرأ على عدد القتلى سنة ١٩٧٠ ، حسب « ما تقوله المصادر الامنية (الاسرائيلية) الموثوقة ، لم يحدث بطريقة الصدفة ، وانما يعود سبب ذلك الى توفر الاشغال ، حيث تأكد من جديد الفرضية القائلة ، أنه اذا ما توفر لعرب « المناطق » الاكل ، فانهم لا يعملون في الامور التخريبية وأعمال التجسس . واذا ما منحوا الفرص لتحسين أوضاعهم أو مستوى معيشتهم ، فانهم لن يسرعوا في التعاون مع الجهات المتطرفة سواء كان في الضفة الغربية أو خارجها »(١٩).

الى جانب هذا ، هناك ظاهرة سياسية خطيرة نتيجة السماح للعرب بالعمل في اسرائيل ، تتصل باهمال الفلاحين العرب لاراضيهم من أجل العمل في مشاريع اسرائيلية . ان الظاهرة الخطيرة في هذا الموضوع هي ترك هؤلاء المزارعين لاراضيهم واقتلاعهم منها وتفريغ القرى من سكانها للعمل كعمال زراعيين أو غير زراعيين في مناطق اخرى ، بالاضافة الى ما ستلحقه التقلبات الاقتصادية في المستقبل من انهيار في القطاع الزراعي في المناطق المحتلة ، الذي هو عصب اقتصادها . ان لعملية التفريغ هذه مغزى وانعكاسا سياسيا في المستقبل، حيث أن ترك هؤلاء الفلاحين لقراهم سيؤدي الى التقليل من ارتباطهم بأراضيهم وتمسكهم بها ، وهذا ما يسهل على اسرائيل الاستيلاء على القرى التي تشكل أهمية بالنسبة اليها وزرع مستوطنات صهيونية جديدة مكانها . وتأتي المشاريع الاسرائيلية المختلفة المتعلقة بمستقبل الاراضي العربية المحتلة، وعلى رأسها مشروع ايغال آلون ، لتكشف وتكمل خطة اسرائيل . فقد أخذت اسرائيل منذ أن أقرت الشروع في تنفيذ الجزء العملي من مشروع آلون في شباط ١٩٦٩ ، تتمركز في الاراضي المحتلة بشكل يمكنها مع مرور الوقت من ضمها اليها . وقد استولت على أراض واسعة في غور الاردن وأقامت مستعمرات في مرتفعات الجولان السورية ، وقامت بتفريغ مخيمات اللاجئين في قطاع غزة ونقلتهم الى أماكن أخرى في العريش والضفة الغربية ، متوخية بالاضافة الى الاهداف الاخرى التي ذكرناها سابقا، « ترتيب الاوضاع » منذ الان لضمها في المستقبل. كما تعمل اسرائيل الآن على انشاء مدينتين مجاورتين لمدينتي أريحا والخليل ، لتكميل مشروع آلون هذا. ان هذه الصورة « لخارطة اسرائيل الجديدة » ، برهان واضح لخطتها في توسيع حدودها . ولكن حيث انه « وفقا للمعطيات الراهنة ، ليس في امكان اسرائيل عمليا تكوين وتعزيز أكثرية ديمغرافية يهودية في الضفة الغربية »(٢٠)، فان حزام الامن هذا الذي تقيمه اسرائيل الآن ، هو تمهيد لخطوة الضم في المستقبل ، عندما يصبح لديها العدد الكافي من السكان بعد جلبها لمستوطنين جدد من الخارج. ولكي تكتمل الصورة بشكل أوضح يجب ربط ذلك بعملية تفريغ القرى التي تحدثنا عنها ، عن طريق تشغيل سكانها خارج قراهم ، وبعملية تحويل البنية الاقتصادية للاراضي المحتلة وربطها بعجلة الاقتصاد الاسرائيلي . فالخطتان تسيران في اتجاهين متوازيين تكمل احداهما الاخرى .